الأمم المتحدة

E/2018/64

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
10 May 2018
Arabic
Original: English

دورة عام ٢٠١٨

٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ – ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨

البنود ٥ و ٦ و ١٨ (أ) من جدول الأعمال

الجزء الرفيع المستوى

المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، المعقود تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المسائل الاقتصادية والبيئية: التنمية المستدامة

التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تقرير الأمين العام

موجز

عملاً بقرار الجمعية العامة ١/٧٠، يتشرف الأمين العام بأن يقدم، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، التقرير بشأن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويقدم التقرير استعراضا عالميا للحالة الراهنة لهذه الأهداف، استناداً إلى أحدث البيانات المتاحة عن المؤشرات الْمُدرجة في إطار المؤشرات العالمية[(١)].

(١) قُدِّم التقرير في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٨ نظراً إلى ورود بيانات جديدة مستكملة من بضع منظمات دولية.

18-07638 (A) 240518 250518

الرجاء إعادة استعمال الورق

مقدمة

١ - يعرض هذا التقرير، المقدَّم من الأمين العام بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، لمحةً عامة عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ليسترشد به المنتدى السياسي الرفيع المستوى، حسب التكليف الصادر عن الجمعية العامة في قرارها ١/٧٠ (الفقرة ٨٣). ويستند هذا التقرير إلى مجموعة مختارة من المؤشرات التي تتوفّر بيانات بشأنها والمدرجة في إطار المؤشرات العالمية الذي وضعه فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، واعتمدته الجمعية العامة في تموز/يوليه ٢٠١٧ (القرار ٣١٣/٧١). وبعض الغايات لم يُدرج في هذه المرحلة، إمّا بسبب عدم توافر البيانات، وإمّا لأن هذه الغايات تقاس بمؤشرات ما زالت قيد التطوير المنهجي.

٢ - وفي ما يتعلق بمعظم المؤشرات، تمثل القيم المجاميعَ العالمية والإقليمية ودون الإقليمية. وهي تُحسب استناداً إلى البيانات المستمدّة من النظم الإحصائية الوطنية، والتي تجمعها الوكالات الدولية كلّ منها وفق ولايته وخبرته التخصصية، وذلك مع إدخال تعديلات عليها تتيح إمكانية مقارنتها على الصعيد الدولي في كثير من الأحيان، أو مع استكمالها بالتقديرات حينما لا تكون البيانات اللازمة متوفرة[٢].

٣ - ويستند تكوين المناطق الإقليمية والمناطق دون الإقليمية الواردة في هذا التقرير إلى المناطق الجغرافية للأمم المتحدة، مع إدخال بعض التعديلات الضرورية لكي تُحَدَّد، قدر الإمكان، مجموعات البلدان التي تكون المجاميع المتعلقة بها ذات جدوى[٣]. وعلى الرغم من أن الأرقام الإجمالية المقدّمة هي وسيلة ملائمة لتتبع التقدم المحرز، فإن حالات فرادى البلدان داخل منطقة معينة قد تختلف اختلافاً كبيراً عن المتوسطات الإقليمية. وستتاح على الموقع الشبكي https://unstats.un.org/sdgs وثيقة تكميلية تتضمن المرفق الإحصائي للتقرير وقاعدة بيانات تتضمن البيانات العالمية والإقليمية والقُطرية والبيانات الوصفية المتاحة المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

٤ - ويشكل توفّر بيانات عالية الجودة ويسهل الحصول عليها ومتاحة للجميع وحسنة التوقيت ومصنَّفة عنصراً أساسياً لاتخاذ قرارات قائمة على الأدلة ولتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بالكامل (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) ولتحقيق طموحاتها المتمثلة في عدم ترك أي أحد خلف الركب. ولتلبية هذه الطلبات على البيانات، تشتد الحاجة إلى تعزيز قدرات النظم الإحصائية الوطنية. وتسعى الأوساط الإحصائية على الصعيد العالمي إلى وضع المنهجيات والتكنولوجيات اللازمة لتجديد عمليات إنتاج الإحصاءات وتحديثها، وإلى استكشاف السبل الكفيلة بدمج جميع مصادر البيانات، وإلى تحليل البيانات وتصويرها ونشرها بحيث تكون متاحة للجميع وفي الوقت المناسب وبطريقة فعّالة.

الهدف ١ - القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

٥ - على الرغم من خفض معدلات الفقر المدقع إلى حد بعيد على مدى العقود الماضية، لا يزال العالم يضم جيوباً من الفقر المدقع المتجذّر. وتكشف تحليلات تفصيلية أن بعض الفئات أكثر تأثراً

(٢) ستُتاح معلومات إضافية عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، إضافةً إلى القائمة الكاملة للمنظمات المشارِكة، على الموقع: http://unstats.un.org/sdgs.

(٣) ستتاح معلومات مفصّلة عن المجموعات الإقليمية المستخدمة في هذا التقرير على الموقع: https://unstats.un.org/sdgs/indicators/regional-groups/.

بالفقر من غيرها بكثير. ويتطلب القضاء على الفقر إقامة نظم حماية اجتماعية شاملة للجميع من أجل حماية جميع الناس في جميع مراحل حياتهم، واتخاذ تدابير محدّدة الأهداف للتخفيف من قابلية التضرر من الكوارث وتلبية احتياجات مناطق جغرافية محددة داخل البلد الواحد.

٦ - وشهدت معدلات الفقر، المقاسة حسب الخط الدولي للفقر والمحدَّدة قيمته حالياً بـ ١,٩٠ دولار بتعادلات القوة الشرائية لعام ٢٠١١، انخفاضاً سريعاً في العقود الأخيرة، وبلغت في عام ٢٠١٣ ثلث ما كانت عليه في عام ١٩٩٠. وتشير أحدث التقديرات العالمية إلى أنّ ١٠,٩ في المائة من سكان العالم، أو ٧٨٣ مليون نسمة، كانوا يعيشون دون هذه العتبة في عام ٢٠١٣. ويعيش أكثر من نصف الأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، في حين يعيش ثلثهم تقريباً في جنوب آسيا.

٧ - وانخفضت نسبة العاملين في العالم الذين يعيشون مع أسرهم بأقل من ١,٩٠ دولار للشخص الواحد في اليوم انخفاضاً ملحوظاً على مدى العقدين الماضيين، من ٢٦,٩ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٩,٢ في المائة في عام ٢٠١٧، وقد سُجّل انخفاض في هذه النسبة في جميع مناطق العالم. ومع ذلك، لا يزال الفقر يؤثّر على العاملين من الشباب بشكل غير متناسب، إذ إنّ معدل الفقر العالمي لدى الشباب العاملين يفوق بشكل ثابت معدلَ الفقر لدى البالغين بـ ٦ نقاط مئوية.

٨ - وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير في توفير الحماية الاجتماعية في أنحاء كثيرة من العالم، فإن حق الإنسان في الضمان الاجتماعي لم يصبح حقيقة واقعة بالنسبة لغالبية سكان العالم. فحسب تقديرات العام ٢٠١٦، لم تتجاوز نسبة سكان العالم من المشمولين فعلاً بنظام واحد على الأقل من نظم الاستحقاقات النقدية في إطار الحماية الاجتماعية ٤٥ في المائة، مما يعني أنّ أربعة بلايين شخص كانوا متروكين بلا حماية في تلك السنة. ومن الناحية الإيجابية، حصل ٦٨ في المائة من الأشخاص الذين تجاوزوا سن التقاعد على معاش تقاعدي.

٩ - إلاّ أنّ البيانات تظهر أيضاً قصوراً عالمياً في الحماية الاجتماعية لدى الفئات الأخرى: فنسبة ٢٢ في المائة فقط من العاطلين عن العمل يحصلون على الاستحقاقات النقدية في حالة البطالة، و ٢٨ في المائة فقط من الأشخاص من ذوي الإعاقات الخطيرة يحصلون على الاستحقاقات النقدية في حالة العجز، و ٣٥ في المائة فقط من الأطفال في جميع أنحاء العالم يحصلون فعلاً على الحماية الاجتماعية، و ٤١ في المائة فقط من النساء اللاتي يلدن يحصلن على الاستحقاقات النقدية في حالة الأمومة.

١٠ - وكثيراً ما حالت الكوارث دون تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفاقمت عمق الفقر ونطاقه. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحسين التدابير المتخذة للحد من مخاطر الكوارث، تجاوزت الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث ما يُقدّر بـ ٣٠٠ بليون دولار في عام ٢٠١٧، أي أنها كانت من أشدّ الخسائر المتكبَّدة على مدى السنوات الأخيرة، وذلك نتيجة لثلاثة إعصارات كبرى ضربت الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة البحر الكاريبي.

١١ - ووفقاً لبيانات الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٦ والمتعلقة بـ ١٥١ بلداً، لا تنفق إلا نسبة ٣٠ في المائة من البلدان ما يتراوح بين ١٥ في المائة و ٢٠ في المائة من مجموع الإنفاق الحكومي على التعليم على النحو الموصى به في إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠.

الهدف ٢ – القضـــاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّـــنة وتعزيز الزراعة المستدامة

١٢ – بعد انخفاض معدلات الجوع العالمي لفترة طويلة، يبدو أنّ هذه المعدلات آخذة في الارتفاع من جديد. فالنزاعات والجفاف والكوارث المرتبطة بتغير المناخ تشكل عوامل رئيسية تسبب انتكاس التقدم الطويل الأمد الذي أُحرز في مكافحة الجوع العالمي، الأمر الذي يجعل احتمالات القضـــاء على الجوع وسوء التغذية بحلول عام ٢٠٣٠ أكثر ضآلة.

١٣ – وتشـــير التقديرات إلى أنّ معدل نقص التغذية قد ارتفع إلى ١١ في المائة في عام ٢٠١٦، بعد أن كان ١٠,٦ في المائة في عام ٢٠١٥. ويمثّل هذا الارتفاع زيادةً في عدد الأشـــخاص الذين يعانون من نقص التغذية في جميع أنحاء العالم إلى ٨١٥ مليون شـــخص في عام ٢٠١٦، بعد أن كان عددهم ٧٧٧ مليوناً في عام ٢٠١٥.

١٤ – واســـتناداً إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي الذي وضـــعته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والذي يقيس بشكل مباشر الصعوبات التي يواجهها الناس في الحصول على الغذاء، أفاد ٦٨٩ مليون شخص على مستوى العالم في عام ٢٠١٦ (نسبة ٩,٣ في المائة من سكان العالم) بأنهم يعانون من انعدام حاد في الأمن الغذائي.

١٥ – ويكتسي سوء التغذية أشكالاً مختلفة، وله عواقب خطيرة على المدى البعيد بالنسبة لأطفال العالم. وعلى الرغم من انخفاض معدّلاته في كل المناطق تقريبًا، أصـــاب التقزّم (كون الفرد قصـــيرًا جدًا بالنسبة لسنّه) على الصعيد العالمي ٢٢ في المائة من الأطفال دون الخامسة من العمر – أي ١٥١ مليون طفل في عام ٢٠١٧، ثلاثة أرباعهم في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي عام ٢٠١٧، عانى ٥١ مليون طفل دون سن الخامسة من الهزال – انخفاض الوزن بالنسبة إلى الطول – في حين عانى ٣٨ مليوناً من السمنة.

١٦ – ويوفّر حفظ التنوع الجيني للنباتات والحيوانات الأساس اللازم لتكيّف الثروة الحيوانية مع التغيرات في الظروف البيئية في المســـتقبل أو في الطلب على المنتجات والخدمات. وفي نهاية عام ٢٠١٧، بلغت المخزونات العالمية للبذور والمواد الجينية النباتية الأخرى المحفوظة في ٩٠ بلداً و ١٦ مركزاً إقليمياً ودولياً ما مجموعه ٤,٨٩ مليون عينة، مما يمثل زيادة قدرها ١ في المائة مقارنة بالعام السابق.

١٧ – وتكتسي الاستثمارات في الزراعة أهمية كبرى في المساعدة على تحسين إنتاجية هذا القطاع. بيد أنّ معدّل الإنفاق الحكومي على القطاع الزراعي، مُقاســـاً بالإنفاق الحكومي على الزراعة مقســـوماً على نصـــيب القطاع من الناتج المحلي الإجمالي، قد انخفض من ٠,٣٨ في عام ٢٠٠١ إلى ٠,٢٣ في عام ٢٠١٦ في جميع أنحاء العالم.

١٨ – وفي عام ٢٠١٦، تراجعت المعونة المقدّمة للزراعة في البلدان النامية، من نحو ٢٠ في المائة من جميع المساعدات المخصصة من المانحين للقطاعات في منتصف الثمانينات من القرن الماضي إلى ٦ في المائة فقط، أو ١٢،٥ بليون دولار.

١٩ - وأحرز بعض التقدم في خفض الإعانات التي تؤدي إلى حصول تشوهات في الأسواق الزراعية العالمية. وانخفضت إعانات الصادرات الزراعية بأكثر من النصف في غضون خمس سنوات، من ٤٩١ مليون دولار في عام ٢٠١٠ إلى أقل من ٢٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٥.

٢٠ - ويمكن لتقلب أسعار المواد الغذائية أن يؤثر تأثيراً سلبياً على الأمن الغذائي. وفي عام ٢٠١٦، بلغت أسعار المواد الغذائية العامة مستويات مرتفعة أو متوسطة الارتفاع في ٢٦ بلداً، بينما بلغت أسعار منتج واحد أو أكثر من منتجات الحبوب (الذرة الصفراء والقمح والأرز والذرة الرفيعة/الدخن) في ٢١ بلداً مستويات مرتفعة أو متوسطة الارتفاع. وضمّت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكبر عدد من البلدان التي بلغت فيها أسعار المواد الغذائية وأسعار الحبوب مستويات عالية. ويُعزى ارتفاع مستويات الأسعار إلى انخفاض الناتج المحلي، وانخفاض قيمة العملة، وانعدام الأمن.

الهدف ٣ - ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

٢١ - نظراً إلى إحراز تقدّم كبير في مجال الصحة في جميع أنحاء العالم، بات عدد من ينعمون اليوم بحياة صحية أكبر بكثير من عددهم في العقود السابقة. غير أن عدداً كبيراً جداً من الناس يموتون مبكراً، وما زالت الأمراض التي يمكن الوقاية منها تحصد حياة العديد من البشر. وتتطلّب معالجة ذلك بذل جهود متضافرة، مع التركيز على الفئات الديمغرافية والمناطق التي تُركت خلف الركب.

الصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل

٢٢ - في عام ٢٠١٥، توفيت من قدّر عددهنّ بـ ٣٠٣ ٠٠٠ امرأة في جميع أنحاء العالم نتيجةً لتعقيدات واجهنها أثناء الحمل والولادة، وبلغ المعدل العالمي لوفيات الأمهات ٢١٦ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي. ووقع ثلثا هذه الوفيات تقريباً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٧، أُجريت نسبة ٨٠ في المائة من الولادات الحية تقريباً بمساعدة أخصائيين صحّيين مَهَرة، فيما يشكّل إحدى التدخّلات الأكثر أهمية، مقابل ٦٢ في المائة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥. وأُحرز التقدم الأكبر على هذا الصعيد في وسط وجنوب آسيا، حيث ارتفعت هذه النسبة من ٤٠ في المائة إلى ٧٧ في المائة. وسجّلت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أدنى نسبة، وهي ٥٨ في المائة، في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٧.

٢٣ - وعلى الصعيد العالمي، انخفض معدل وفيات الأطفال انخفاضاً كبيراً في العقود الأخيرة. فعلى الصعيد العالمي، انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى ٤١ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠١٦، مقابل ٧٨ حالة في عام ٢٠٠٠، أي أنّ هذا الانخفاض بلغ ٤٧ في المائة. وانخفض مجموع عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى ٥،٦ ملايين حالة وفاة في عام ٢٠١٦، مقابل ٩،٩ ملايين في عام ٢٠٠٠.

٢٤ - وتراجع معدل وفيات المواليد (معدل وفيات الأطفال دون سن الـ ٢٨ يوماً) بنسبة ٣٩ في المائة، من ٣١ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠٠٠ إلى ١٩ حالة في عام ٢٠١٦. وانخفض عدد وفيات المواليد من ٤ ملايين حالة في عام ٢٠٠٠ إلى ٢،٦ مليون حالة في عام ٢٠١٦. وفي عام ٢٠١٦، سجّلت منطقتا أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا أعلى معدلات وفيات المواليد، بمعدل ٢٨ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي.

٢٥ - وإنّ الحصول على أساليب منع الحمل الحديثة مهم لرفاه المرأة في سن الإنجاب (في عمر ١٥-٤٩ سنة). وعلى الصعيد العالمي، وفي فئة النساء في سن الإنجاب المتزوجات أو مرتبطات بغير الزواج، ارتفعت نسبة النساء اللواتي تمت تلبية طلبهنّ المتعلق بتنظيم الأسرة عن طريق استخدام أساليب منع الحمل الحديثة من ٧٤,٩ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٧٧,٤ في المائة في عام ٢٠١٨. وما برحت أقل البلدان نمواً تحرز التقدم الأكبر، إذ ارتفعت فيها هذه النسبة من ٣٩,٤ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٥٨,٥ في المائة في عام ٢٠١٨.

٢٦ - وتراجعت معدلات الحمل في سن المراهقة بشكل مطرد في جميع المناطق تقريباً، لكنها ما زالت مرتفعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي عام ٢٠١٨، كان معدل الولادات لدى المراهقات ٤٤ ولادة لكل ٠٠٠ ١ امرأة تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ عاماً على الصعيد العالمي، وتسجّل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أعلى هذه المعدلات، وقدرها ١٠١.

الأمراض المعدية

٢٧ - على الصعيد العالمي، انخفض معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية من ٠,٤٠ إلى ٠,٢٦ لكل ٠٠٠ ١ شخص غير مصاب بالعدوى من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٦، ويرجع ذلك جزئياً إلى زيادة إمكانية الحصول على العلاج المضاد لفيروسات النسخ العكسي، مما يقلل بشكل حاد من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية. ولا تزال أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي المنطقة الأكثر تأثرا بفيروس نقص المناعة البشرية، حيث تبلغ معدلات الإصابة بالفيروس ١,٢٨ لكل ٠٠٠ ١ شخص غير مصاب. وبالنسبة للنساء في سن الإنجاب في المنطقة، فإن المعدل أعلى بكثير حيث يبلغ ٢,٥٨ لكل ٠٠٠ ١ شخص غير مصاب.

٢٨ - ولا يسير العالم باتجاه القضاء على الملاريا بحلول عام ٢٠٣٠؛ وفي الواقع، فإن الاتجاهات مثيرة للقلق. ففي عام ٢٠١٦، بلغ عدد حالات الإصابة بالملاريا ٢١٦ مليون حالة، مقابل ٢١٠ ملايين حالة في عام ٢٠١٣. وبلغ عدد الإصابات الجديدة بالسل ١٤٠ حالة لكل ٠٠٠ ١٠٠ شخص في عام ٢٠١٦ مقابل ١٧٣ حالة لكل ٠٠٠ ١٠٠ شخص في عام ٢٠٠٠. وفي عام ٢٠١٦، تم الإبلاغ عن احتياج ١,٥ بليون شخص إلى العلاج والرعاية الجماعية أو الفردية من أمراض المناطق المدارية المهملة، مما يمثل انخفاضا من ١,٦ بليون شخص في عام ٢٠١٥ وبليوني شخص في عام ٢٠١٠.

٢٩ - وأدى الاستخدام الواسع النطاق للقاح التهاب الكبد باء لدى الأطفال الرضع إلى الحد بشكل كبير من حالات الإصابة بعدوى فيروس التهاب الكبد باء المزمن الجديد، كما يتضح من الانخفاض في انتشار فيروس التهاب الكبد باء فيما بين الأطفال دون سن الخامسة من ٤,٧ في المائة في حقبة ما قبل اللقاح إلى ١,٣ في المائة في عام ٢٠١٥.

٣٠ - وما زالت مياه الشرب غير المأمونة والمرافق الصحية غير المأمونة وانعدام النظافة من العوامل الرئيسية التي تسهم في الوفيات حول العالم، وتسببت في وفاة حوالي ٠٠٠ ٨٧٠ شخص في عام ٢٠١٦، معظمهم من أمراض الإسهال، ولكن أيضا من سوء التغذية والإصابات المعوية بالديدان الخيطية. ومن بين هؤلاء، وقعت ٠٠٠ ٣٢٩ حالة وفاة في صفوف الأطفال دون سن الخامسة من العمر. وتتحمل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب شرق آسيا العبء الأكبر من الأمراض.

الأمراض غير المعدية والصحة العقلية

٣١ - على الصعيد العالمي، توفي ٣٢ مليون شخص في عام ٢٠١٦ من أمراض القلب الوعائية أو السرطان أو السكري أو أمراض الجهاز التنفسي المزمنة. وبلغت احتمالات الوفاة الناجمة عن هذه الأمراض في المرحلة العمرية من ٣٠ إلى ٧٠ سنة من العمر حوالي ١٨ في المائة في عام ٢٠١٦.

٣٢ - ووقع ما يقرب من ٨٠٠ ٠٠٠ حالة انتحار في عام ٢٠١٦، أي دون تغيير عن العام السابق. ومعدلات الانتحار لدى الرجال أعلى بنسبة ٧٥ في المائة من معدلات الانتحار لدى الإناث، وتوجد أعلى المعدلات في أوروبا، حيث يبلغ معدل الانتحار بين الذكور ٢٧,٦ لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص مقابل ٧,٣ بالنسبة للنساء.

٣٣ - وينجم عن استهلاك الكحول والتبغ آثار ضارة عديدة على الصحة، مما يؤدي إلى تفاقم آثار الأمراض غير المعدية. وفي الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، قام ١٤ بلداً فقط من بين ١٨١ بلداً صادقت على اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ بتحسين رصده لاستخدام التبغ على الصعيد الوطني، وفقاً للمادة ٢٠ من الاتفاقية. وفي عام ٢٠١٥، دخّن ٣٤ في المائة من الرجال و ٦ في المائة من النساء ممن يبلغون ١٥ سنة وأكثر من العمر التبغ بأحد أشكاله. وفي عام ٢٠١٦، بلغ متوسط استهلاك الكحول النقي ٦,٤ لترات سنويا تقريبا لكل شخص بين الأفراد البالغين ١٥ سنة من العمر أو أكثر. وحققت أوروبا وأمريكا الشمالية، إلى جانب أستراليا ونيوزيلندا، أعلى معدل استهلاك، حيث بلغ حوالي ١٠,٦ لترات لكل شخص في عام ٢٠١٦.

٣٤ - ويزيد تلوث الهواء، سواء داخل المنزل (الأسر المعيشية) أو خارج المنزل (الهواء الطلق) من خطر الإصابة بالأمراض القلبية الوعائية والسكتة الدماغية ومرض داء انسداد الرئتين المزمن وسرطان الرئة والتهابات الجهاز التنفسي السفلي الحادة. وفي عام ٢٠١٦، أدى تلوث الهواء الناجم عن تلوث الهواء داخل المنزل وخارجه إلى حوالي ٧ ملايين حالة وفاة حول العالم. وتسجل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومعظم آسيا وأوقيانوسيا (باستثناء أستراليا ونيوزيلندا)، أعلى معدل للوفيات الناجمة عن تلوث الهواء.

المخاطر الصحية الأخرى

٣٥ - أدت حوادث المرور على الطرق إلى مقتل ١,٢٥ مليون شخص حول العالم في عام ٢٠١٣، وإصابة ما يصل إلى ٥٠ مليون شخص آخرين.

٣٦ - وتسببت حالات التسمم غير المتعمد في أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ حالة وفاة في عام ٢٠١٦، مما يمثل انخفاضا مستمرا خلال العقدين الماضيين، وما زالت المعدلات مرتفعة نسبياً في البلدان المنخفضة الدخل.

النظم الصحية والتمويل

٣٧ - على الصعيد العالمي، أنفق ما يقرب من ١٢ في المائة من السكان حول العالم ما لا يقل عن ١٠ في المائة من ميزانيات أسرهم المعيشية من أجل دفع تكاليف الخدمات الصحية في عام ٢٠١٠، مقابل ٩،٧ في المائة في عام ٢٠٠٠.

٣٨ - ويعتبر التحصين أحد أكثر التدخلات الصحية نجاحًا وفعاليةً من حيث التكلفة في العالم. وعلى الرغم من الزيادة في التغطية بالجرعات الثلاث المطلوبة من لقاح الخناق والشاهوق والكزاز من ٧٢ في المائة

في عام ٢٠٠٠ إلى ٨٦ في المائة في عام ٢٠١٦، لم يتلق ما يقدر بـ ١٩,٥ مليون طفل اللقاحات خلال السنة الأولى من العمر، مما يعرضهم لخطر إصابة شديد بهذه الأمراض التي قد تكون مميتة. ولم تصل التغطية العالمية للقاح المكورات الرئوية المتقارن بعد إلى نسبة ٥٠ في المائة. وزادت التغطية بالجرعة الثانية من لقاح الحصبة من ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٦٤ في المائة في عام ٢٠١٦.

٣٩ - وازدادت المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للصحة الأساسية والواردة من جميع الجهات المانحة بنسبة ٤١ في المائة بالقيمة الحقيقية منذ عام ٢٠١٠، وبلغت ٩,٤ بلايين دولار في عام ٢٠١٦. وفي عام ٢٠١٦، أُنفق مبلغ ١,٩ بليون دولار على مكافحة الملاريا، و ٨٧١ مليون دولار على مكافحة داء السل، وبليوني دولار على الأمراض المعدية الأخرى، باستثناء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٤٠ - وتشير البيانات المتاحة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٦ إلى أن ما يقرب من ٤٥ في المائة من جميع البلدان و ٩٠ في المائة من أقل البلدان نموا لديها أقل من طبيب واحد لكل ١ ٠٠٠ شخص، وأن أكثر من ٦٠ في المائة لديها أقل من ٣ ممرضين أو قابلات لكل ١ ٠٠٠ شخص.

٤١ - وبموجب اللوائح الصحية الدولية، يتعين على جميع الدول الأطراف أن يتوفر لديها الحد الأدنى من القدرات الصحية العامة أو أن تقوم بتنميتها من أجل تنفيذ هذه اللوائح بفعالية. ووفقاً للردود البالغة ١٦٧ ردًا الواردة من الدول الأطراف البالغ عددها ١٩٦، سجلت البلدان متوسطًا قدره ٧١ في المائة بالنسبة لجميع القدرات المرتبطة بتنفيذ هذه اللوائح في عام ٢٠١٧.

الهدف ٤ - ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

٤٢ - هناك حاجة إلى بذل جهود حاسمة من أجل تحسين جودة التعليم. ولا تزال الفوارق في التعليم على أساس نوع الجنس والموقع الحضري/الريفي وأبعاد أخرى عميقةَ الجذور، ويلزم رصد المزيد من الاستثمارات للبنية الأساسية للتعليم، لا سيما في أقل البلدان نمواً.

٤٣ - وفي ٦٦ بلدا تتوافر لديها بيانات قابلة للمقارنة عن الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٧، كان اثنان تقريبا من بين ثلاثة أطفال تتراوح أعمارهم بين ٣ و ٤ سنوات على المسار الصحيح من حيث النمو في ثلاثة على الأقل من المجالات التالية: الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب، والنمو البدني، والنمو الاجتماعي والعاطفي، والتعلُّم.

٤٤ - وعلى الصعيد العالمي، بلغ معدل المشاركة في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الابتدائي نسبة ٧٠ في المائة في عام ٢٠١٦، أي بزيادة عن نسبة ٦٣ في المائة في عام ٢٠١٠، مع تباين كبير بين البلدان والمناطق، حيث سُجلت أدنى المعدلات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٤١ في المائة) وشمال أفريقيا وغرب آسيا (٥٢ في المائة).

٤٥ - وتشير التقديرات إلى أن ٦١٧ مليون شخص، أو ٥٨ في المائة، من الأطفال والمراهقين في سن التعليم الابتدائي والإعدادي حول العالم لا يحققون الحد الأدنى من مستويات الكفاءة الدنيا في القراءة والرياضيات. ويلتحق حوالي الثلثين منهم بالمدرسة لكنهم لا يتعلمون، إما لأنهم يتسربون منها أو لأنهم لا يتعلمون ''الأساسيات''.

٤٦ - وتحبذ التفاوتاتُ القائمة على الموقع والثروة المناطقَ الحضرية والأغنياء بشكل عام. فعلى سبيل المثال، ووفقاً لبيانات مستقاة من ٦٢ دولة للفترة ٢٠٠١-٢٠١٥، أظهر ١٢ بلداً فقط تكافؤا بين أطفال الحضر والريف في تحقيق الحد الأدنى من مستويات الكفاءة في القراءة أو الرياضيات في نهاية التعليم الابتدائي.

٤٧ - وتواجه أقل البلدان نمواً أكبر التحديات في توفير البنية الأساسية للمدارس. وفي عام ٢٠١٦، تم تزويد ٣٤ في المائة فقط من المدارس الابتدائية في أقل البلدان نمواً بالكهرباء، وتجهيز أقل من ٤٠ في المائة منها بمرافق أساسية لغسل اليدين. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لا يحصل على الكهرباء سوى ٣٧ في المائة من المدارس الابتدائية و ٥٢ في المائة من المدارس الاعدادية و ٥٥ في المائة من المدارس الثانوية.

٤٨ - ويشكل المعلمون المؤهلون مفتاح التقدم المحرز في جودة التعليم والتعلم. وفي عام ٢٠١٦، حسب التقديرات المتعلقة بالتعليم الابتدائي، تم تدريب ٨٥ في المائة من المدرسين حول العالم، منهم ٧١ في المائة في جنوب آسيا و ٦١ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فقط.

٤٩ - وبلغت المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للمنح الدراسية ١,٢ بليون دولار في عام ٢٠١٦. وقدمت المؤسسات في أستراليا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والاتحاد الأوروبي ثلثي هذا المبلغ.

الهدف ٥ - تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

٥٠ - بينما تتراجع بعض أشكال التمييز ضد النساء والفتيات، لا يزال عدم المساواة بين الجنسين يعوق النساء ويحرمهن من الحقوق والفرص الأساسية. ويتطلب تمكين النساء تناول المسائل الهيكلية من قبيل المعايير والمواقف الاجتماعية غير العادلة ووضع أطر قانونية تقدمية تتعامل مع الرجال والنساء على قدم المساواة.

٥١ - واستنادا إلى بيانات مستقاة من ٥٦ بلدا في الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٦، أفادت واحدة من كل خمسة مراهقات معاشرات تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ عاما بأنهن قد تعرضن لعنف جسدي و/أو جنسي على يد عشير حميم خلال فترة الاثني عشر شهراً السابقة للدراسة الاستقصائية.

٥٢ - وتؤكد البيانات الجديدة أن ممارسة زواج الأطفال قد استمرت في الانخفاض حول العالم، مما يُعزى بشكل كبير إلى التقدم المحرز في جنوب آسيا؛ وفي هذه المنطقة، انخفض خطر زواج الفتاة في مرحلة الطفولة بنسبة تزيد عن ٤٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٠ تقريبًا. وعلى الصعيد العالمي، في عام ٢٠١٧ تقريبا، كانت نسبة ٢١ في المائة تقريبا من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و ٢٤ سنة قد تزوجن أو ارتبطن بقرين قبل بلوغ ١٨ سنة.

٥٣ - ويشكل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية انتهاكا لحقوق الإنسان يؤثر على الفتيات والنساء حول العالم، ولكن على وجه الخصوص في المجتمعات التي تستمر فيها هذه الممارسة كقاعدة اجتماعية. وفي المتوسط، تعرضت واحدة تقريبا من كل ثلاث فتيات تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ سنة لتشويه أعضائهن التناسلية الأنثوية في ٣٠ بلداً تركزت فيها هذه الممارسة في عام ٢٠١٧ تقريبا، مقارنة مع ما يقرب من فتاة واحدة تقريبا من كل فتاتين في عام ٢٠٠٠ تقريبا.

٥٤ - ووفقاً لبيانات واردة من حوالي ٩٠ بلداً، من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٦، أنفقت النساء، بمعدل يومي، ما يقرب من ثلاثة أضعاف ساعات العمل المنزلي والرعاية غير المدفوعة الأجر مقارنة بالرجال، وأكثر بكثير إذا كان لديهن أطفال.

٥٥ - وعلى الصعيد العالمي، ارتفعت النسبة المئوية للنساء في البرلمانات الوطنية الأحادية المجلس أو في مجالس النواب الوطنية من ١٩ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى حوالي ٢٣ في المائة في عام ٢٠١٨، مع تسجيل أقل معدل في أوقيانوسيا (باستثناء أستراليا ونيوزيلندا)، أي بنسبة ٥,٦ في المائة، وسُجل أعلى معدل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حيث بلغ حوالي ٣٠ في المائة.

٥٦ - وفي ثلاثة أرباع البلدان البالغة ٧٩ بلدا التي توفرت بيانات بشأنها في عام ٢٠١٦ تقريبا، تشغل النساء أقل من نسبة ٣٨ في المائة من مناصب الإدارة العليا والمتوسطة، مع تسجيل أدنى المعدلات في شمال أفريقيا وغرب آسيا وفي وسط وجنوب آسيا.

٥٧ - ويشكل حق النساء والفتيات في اتخاذ القرارات الأساسية المتعلقة بالعلاقات الجنسية واستخدام وسائل منع الحمل والحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية أمرا أساسيا لرفاههن. ووفقاً لأحدث البيانات المتاحة عن ٤٧ بلداً من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٦، فإن أكثر بقليل من نصف النساء (٥٣ في المائة)، اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ سنة المتزوجات أو المقترنات، يتخذن بأنفسهن قرارات مستنيرة بشأن هذه المسائل.

الهدف ٦ - ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

٥٨ - لا يزال الكثير من الناس يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى مرافق المياه والصرف الصحي المدارة بطريقة مأمونة. وتؤدي ندرة المياه والفيضانات وغياب الإدارة السليمة للمياه المستعملة إلى عرقلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتكتسي زيادة كفاءة استعمال المياه وتحسين إدارة المياه أهمية بالغة لتحقيق التوازن بين معدلات الطلب على المياه، التي تشهد تنافسا وتزايدا، من مختلف القطاعات والمستخدمين.

٥٩ - وفي عام ٢٠١٥، استخدم ٥,٢ بلايين شخص خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة - وهي عبارة عن مصدر محسَّن للمياه موجود في المكان، ويتاح عند الحاجة إليه ويكون خاليا من التلوث - وهم يمثلون ٧١ في المائة من سكان العالم. واستخدم عدد إضافي قدره ١,٣ بليون شخص (أي ١٧ في المائة في سكان العالم) مصدرا أساسيا لمياه الشرب - وهو عبارة عن مصدر محسَّن للمياه يقع على مسافة لا تتجاوز ٣٠ دقيقة. وهذا يعني أن ٨٤٤ مليون شخص في جميع أنحاء العالم ما زالوا يفتقرون حتى إلى مستوى أساسي من الخدمة.

٦٠ - وتشير التقديرات الواردة من ٨٤ بلدا إلى أن نسبة ٣٩ في المائة من سكان العالم في عام ٢٠١٥ استخدموا خدمات الصرف الصحي المدارة بطريقة مأمونة - وهي المرافق الأساسية التي يتم فيها التخلص من الفضلات البشرية بطريقة آمنة. واستخدمت نسبة إضافية قدرها ٢٩ في المائة من سكان العالم خدمات صرف صحي أساسية - وهي عبارة عن مرفق محسَّن غير مشترَك. وفي عام ٢٠١٥، كان هناك ٢,٣ بليون شخص لا يزالون يفتقرون حتى إلى مستوى أساسي من الخدمة، وكان هناك ٨٩٢ مليون شخص لا يزالون يمارسون التغوط في العراء، مما أدى إلى انخفاض النسبة من ٢٠ في المائة في عام ٢٠٠٠

إلى ١٢ في المائة في عام ٢٠١٥. وفي عام ٢٠١٥، كان ٢٧ في المائة فقط من السكان في أقل البلدان نموا لديهم مرافق أساسية لغسل الأيدي.

٦١ - وتؤدي المياه المستعملة غير المعالجة إلى تدهور نوعية المياه، مما يشكل مخاطر على الصحة العامة، وإلى تلوث مصادر مياه الشرب، والحد من الفرص المتاحة لإعادة استخدام المياه بطريقة آمنة ومنتجة. وتبين التقديرات الأولية المستمدة من بيانات الأسر المعيشية في ٧٩ بلدا معظمها من البلدان المرتفعة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل (باستثناء الجزء الأكبر من أفريقيا وآسيا) أن ٥٩ في المائة من جميع تدفقات المياه المستعملة تُعالج بطريقة مأمونة، وأن ٧٦ في المائة من التدفقات تُعالج بطريقة مأمونة في الأسر المعيشية التي لديها وصلة مجاري، وأن ١٨ في المائة من التدفقات تُجمع وتُعالج بطريقة مأمونة للأسر التي لديها مرافق في أماكن إقامتها فقط.

٦٢ - وفي ٢٢ بلدا (معظمها في شمال أفريقيا وغرب آسيا ووسط وجنوب آسيا)، يتجاوز معدل الإجهاد المائي - الذي يعرف بأنه نسبة المياه العذبة المسحوبة إلى مجموع موارد المياه العذبة المتجددة - نسبة ٧٠ في المائة، مما يدل على وجود احتمال قوي لندرة المياه في المستقبل. وفي ١٥ بلدا من هذه البلدان، بلغ إجمالي الكميات المسحوبة أكثر من ١٠٠ في المائة من مجموع موارد المياه العذبة المتجددة في البلد.

٦٣ - وفي الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، أفاد ١٥٧ بلدا أن متوسط تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية بلغ ٤٨ في المائة.

٦٤ - وتشير البيانات الواردة من ٦٢ بلدا من أصل ١٥٣ بلدا تتقاسم المياه العابرة للحدود إلى أن متوسط النسبة المئوية للأحواض العابرة للحدود الوطنية المشمولة بترتيب عملي بلغ ٥٩ في المائة في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، وأفاد ١٧ بلدا فقط أن جميع أحواضها العابرة للحدود مشمولة بترتيبات من هذا القبيل.

٦٥ - وبلغت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لقطاع المياه ٩ بلايين دولار في عام ٢٠١٦. وبينما ارتفعت المدفوعات في الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٦، قد يؤدي تراجع الالتزامات إلى انخفاض المدفوعات أيضا في المستقبل. ومن المرجح أن يؤدي أي تخفيض في المعونة الخارجية إلى إعاقة التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة، حيث خلصت دراسة استقصائية أجريت في عام ٢٠١٧ إلى أن أكثر من ٨٠ في المائة من البلدان أفادت عن عدم كفاية الموارد المالية اللازمة لتحقيق غايات توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع على الصعيد الوطني.

الهدف ٧ - ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

٦٦ - أُحرزت خطوة أخرى صوب ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة، نتيجة للتقدم المحرز في زيادة إمكانية الحصول على الكهرباء، ولا سيما في أقل البلدان نموا، والتحسينات في كفاءة استخدام الطاقة في الأعراض الصناعية. ومع ذلك، لا تزال هناك ضرورة لتحديد الأولويات الوطنية والطموحات السياسية الرامية إلى توفير الطاقة للجميع، من أجل وضع العالم على المسار نحو تحقيق غايات الطاقة لعام ٢٠٣٠.

٦٧ - وفي الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٦، ارتفعت نسبة سكان العالم الذين يحصلون على الكهرباء من ٧٨ في المائة إلى ٨٧ في المائة، بينما انخفض العدد المطلق للأشخاص الذين يعيشون دون إمكانية الحصول على الكهرباء إلى أقل قليلا من بليون شخص.

٦٨ - وشهدت إمكانية الحصول على أنواع الوقود النظيف والتكنولوجيات لأغراض الطهي تحسنا تدريجيا، حتى وصلت إلى ٥٩ في المائة على مستوى العالم في عام ٢٠١٦، مسجلة بذلك زيادة قدرها ١٠ نقاط مئوية منذ عام ٢٠٠٠. وحتى مع هذا التقدم، لا يزال هناك ٣ بلايين شخص يطهون الطعام باستخدام أنواع من الوقود والمواقد الملوِثة. وتشمل العوائق الرئيسية أمام زيادة إمكانية الوصول إلى هذه الخدمة، ارتفاع تكاليف العديد من حلول الطهي الأنظف بالنسبة للمستخدمين، والبنى التحتية المحدودة، ونقص الوعي لدى المستهلكين بفوائد الطهي النظيف، والتمويل المحدود المتاح للمنتجين الذين يسعون إلى دخول أسواق الوقود والمواقد النظيفة.

٦٩ - وقد ارتفع استهلاك الطاقة المتجددة إلى ١٧,٥ في المائة في عام ٢٠١٥، مسجلا بذلك زيادة طفيفة من نسبة ١٧,٣ في المائة في عام ٢٠١٤، حيث فاق معدل النمو في مصادر الطاقة المتجددة معدل النمو في إجمالي استهلاك الطاقة. وجاءت معظم الزيادة من الطاقة الأحيائية واستمرار التوسع في طاقة الرياح والطاقة الشمسية، بفعل انخفاض التكاليف ودعم السياسات.

٧٠ - ويكتسي خفض كثافة استخدام الطاقة (نسبة الطاقة المستخدمة لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي) أهمية بالغة للتعويض عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وإتاحة الطاقة بأسعار مقبولة بشكل أكبر. وانخفضت كثافة استخدام الطاقة على الصعيد العالمي بنسبة ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٥ بالمقارنة مع عام ٢٠١٤، محققة ضعف معدل التحسن الذي شهدته الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٠. وللوصول إلى غاية هدف التنمية المستدامة، يجب تحسين كثافة استخدام الطاقة على الصعيد العالمي بمعدل سنوي قدره ٢,٧ في المائة على مدى الفترة ٢٠١٦-٢٠٣٠، مما يستلزم زيادة كبيرة في الطموح السياساتي العالمي للإبقاء على الزخم.

الهدف ٨ - تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

٧١ - على الرغم من زيادة إنتاجية العمل وانخفاض معدل البطالة على الصعيد العالمي، يجب إحراز المزيد من التقدم في زيادة فرص العمل، ولا سيما للشباب، وخفض معدل العمل غير الرسمي، والحد من أوجه التفاوت في سوق العمل (ولا سيما فيما يتعلق بالفجوة في الأجور بين الجنسين)، وتشجيع بيئات العمل السالمة والآمنة، وتحسين فرص الحصول على الخدمات المالية من أجل ضمان النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع.

٧٢ - وعلى الصعيد العالمي، ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ٢٠١٦ فبلغ نسبة ١,٣ في المائة، وهي أقل من متوسط معدل النمو البالغ ١,٧ في المائة المسجل في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٦. وفي أقل البلدان نموا، انخفض المعدل انخفاضا حادا من ٥,٧ في المائة في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ إلى ٢,٣ في المائة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٦.

٧٣ - وقد حققت إنتاجية العمل على الصعيد العالمي، التي تقاس على أنها الناتج الذي يحققه الفرد العامل بالقيمة الثابتة لدولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٥، نموا بنسبة ٢,١ في المائة في عام ٢٠١٧، لتحقق بذلك أسرع معدل نمو مسجل منذ عام ٢٠١٠. وكان هذا النمو مدفوعا بقوة المكاسب الإنتاجية التي تحققت في أوقيانوسيا وشرق وجنوب شرق آسيا، ولكن قابله جزئيا نمو سلبي متواضع في أفريقيا.

٧٤ - ويتعرض العمال في نظام العمل غير الرسمي أكثر من غيرهم لنقص متفشٍّ في فرص العمل اللائقة كما يزداد خطر دخولهم إلى فئة العمال الفقراء. وعلى الصعيد العالمي، كان هناك ٦١ في المائة من العمال يشتغلون في نظام العمل غير الرسمي في عام ٢٠١٦. وباستثناء القطاع الزراعي، كان ٥١ في المائة من جميع العمال يشتغلون في نظام العمل غير الرسمي، وسُجلت نسبة انتشار أعلى بين الرجال (٥٣ في المائة) عنها بين النساء (٤٦ في المائة).

٧٥ - وتبين دراسة للبيانات الواردة من ٤٥ بلدا أن أوجه التفاوت في الدخول لا تزال منتشرة: ففي ٨٩ في المائة من البلدان، يحصل الرجال على دخل أعلى من النساء في المتوسط لكل ساعة عمل، ويبلغ متوسط الفجوة في الأجور بين الجنسين ١٢,٥ في المائة.

٧٦ - وبلغ معدل البطالة على الصعيد العالمي ٥,٦ في المائة في عام ٢٠١٧، مقابل ٦,٤ في المائة في عام ٢٠٠٠، مسجلا بذلك انخفاضا أبطأ منذ عام ٢٠٠٩ حيث وصل إلى ٥,٩ في المائة. والشباب أكثر عرضة للبطالة من البالغين بثلاثة مرات، حيث بلغ معدل البطالة بين الشباب على الصعيد العالمي ١٣ في المائة في عام ٢٠١٧.

٧٧ - وفي نصف البلدان التي توافرت بيانات بشأنها في عام ٢٠١٦ تقريبا وعددها ٧٤ بلدا، هناك أكثر من ١٧ في المائة من الشباب غير ملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب، ولم تسجل هذه النسبة انخفاضا ملحوظا منذ الأزمة المالية والاقتصادية.

٧٨ - وتبين البيانات الأخيرة الواردة من أكثر من ٧٠ بلدا أن انتشار الحوادث المهنية لا يزال مدعاة للقلق في جميع أنحاء العالم، بمتوسط ٤ إصابات مهنية مميتة لكل ١٠٠ ٠٠٠ موظف، ومتوسط ٩١١ إصابة مهنية غير مميتة لكل ١٠٠ ٠٠٠ موظف.

٧٩ - وفي الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٦، ارتفع عدد أجهزة الصرف الآلي لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص بالغ من ٣٩ إلى ٥٩ في جميع أنحاء العالم. وسجلت آسيا أكبر زيادة. وعلى النقيض من ذلك، وخلال الفترة نفسها، كان عدد فروع المصارف التجارية لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص بالغ في جميع أنحاء العالم يقارب ١٤,٥ فقط، وهو ما يُعزى جزئيا إلى انتشار الوسطاء الماليين من غير المصارف ونمو الخدمات المالية الرقمية.

٨٠ - وتعد ملكية حساب مالي - سواء عن طريق مؤسسة مالية مثل المصارف أو جهة تقديم خدمات مالية متنقلة - مقياسا أساسيا للحصول على الخدمات المالية. وفي البلدان المرتفعة الدخل، لدى كل شخص بالغ تقريبا حساب، مقابل نسبة ٣٥ في المائة فقط من الأشخاص البالغين في البلدان المنخفضة الدخل. وتتراجع النساء عن الرجال في ملكية الحسابات في جميع المناطق.

٨١ - وفي عام ٢٠١٦، انخفضت التزامات مبادرة المعونة لصالح التجارة إلى ٥١ بليون دولار بعد أن كانت ٥٥,٢ بليون دولار في عام ٢٠١٥، إلا أنها كانت لا تزال تمثل أكثر من ضعف الالتزامات الأساسية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥. وسُجل أعلى معدل انخفاض في قطاع الطاقة (حيث تراجع بمقدار ٢,٤ بليون دولار)، والخدمات المصرفية والمالية (حيث تراجعت بمقدار ١,٣ بليون دولار)، والقطاع الزراعي (حيث تراجع بمقدار ١ بليون دولار).

الهدف ٩ - إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

٨٢ - من أجل تحقيق التصنيع الشامل للجميع والمستدام، يجب تحرير القوى الاقتصادية الدينامية والتنافسية من أجل توفير فرص العمل وتوليد الدخل، وتيسير التجارة الدولية، والتمكين من الاستخدام الفعال للموارد.

٨٣ - وارتفعت الحصة العالمية للقيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من ١٥,٢ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ١٦,٣ في المائة في عام ٢٠١٧، مدفوعة بالنمو السريع للصناعة التحويلية في آسيا وهي تعكس استمرار التعافي من الكساد الذي شهدته السنوات الأخيرة. وعلى الرغم من أن حصة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نموا لا تزال تشهد نموا، حيث بلغت ١٢,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٧، فإن نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية بلغ ١٠٩ دولارات فقط، أي نحو ٢,٥ في المائة من المبلغ المسجل في أوروبا وأمريكا الشمالية. وتراجعت حصة الصناعة التحويلية في إجمالي الوظائف من ١٧,٦ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ١٣,٢ في المائة في عام ٢٠١٦.

٨٤ - وعلى الصعيد العالمي، انخفضت كثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة ١٩ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٠,٣١ كيلوغراما من ثاني أكسيد الكربون لكل دولار مقابل ٠,٣٨ كيلوغراما من ثاني أكسيد الكربون لكل دولار في عام ٢٠٠٠. وكان هذا الاتجاه واضحا في الصناعات التحويلية كذلك، حيث تراجعت كثافة الصناعة التحويلية على الصعيد العالمي بمعدل سنوي تجاوز متوسطه ٢ في المائة في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥.

٨٥ - وحقق الاستثمار في البحث والتطوير على الصعيد العالمي معدل نمو سنوي بلغ ٤,٥ في المائة في المتوسط في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٥، ليصل إلى ١,٩ تريليون دولار (تعادل القوة الشرائية)، أي ١,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام ٢٠١٥.

٨٦ - وحقق عدد الباحثين في جميع أنحاء العالم معدل نمو سنوي بلغ ٣,٧ في المائة في المتوسط في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٥، مما يعني أن هناك ١ ١٥١ باحثا لكل ١ مليون نسمة. وتختلف هذه القيمة اختلافا واسعا بين المناطق، حيث تتراوح بين ٩٦ لكل ١ مليون نسمة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و ٣,٦٣٩ في أوروبا وأمريكا الشمالية.

٨٧ - ووصل مجموع التدفقات الرسمية الموجهة إلى البنية التحتية الاقتصادية في البلدان النامية إلى ٥٦ بليون دولار في عام ٢٠١٦، مما يمثل انخفاضا طفيفا منذ عام ٢٠١٥ وإن كان يشكّل أيضا زيادة

قدرها ٢٧ في المائة بالقيمة الحقيقية منذ عام ٢٠١٠. ولا يزال القطاعان الرئيسيان المتلقيان لهذه التدفقات هما النقل والطاقة.

٨٨ - ويمكن أن تدل الزيادة في حصة الصناعات المتوسطة التقنية والصناعات العالية التقنية من القيمة المضافة للصناعة التحويلية على قدرة البلد على إدخال التكنولوجيات الجديدة في القطاعات الأخرى كذلك. وفي عام ٢٠١٥، استحوذت القطاعات المتوسطة التقنية والعالية التقنية على ٤٤,٧ في المائة من القيمة المضافة للصناعة التحويلية على الصعيد العالمي، ووصلت إلى ٣٤,٦ في المائة في الاقتصادات النامية، مقابل ٢١,٥ في المائة في عام ٢٠٠٥.

٨٩ - ويتاح الآن لمعظم المشتركين بالهواتف النقالة في أنحاء العالم الوصول إلى شبكات ذات جودة أعلى. وبحلول عام ٢٠١٦، وصلت نسبة السكان المشمولين بخدمة شبكة النطاق العريض للأجهزة الجوّالة من الجيل 3G إلى ٦١ في المائة في أقل البلدان نموا وإلى نسبة ٨٤ في المائة على الصعيد العالمي. وإذا استمر هذا الاتجاه، فإن أقل البلدان نموا ستكون في طريقها إلى أن تصل إلى أكثر من ٩٠ في المائة من التغطية بالنطاق العريض للأجهزة الجوّالة بحلول عام ٢٠٢٠.

الهدف ١٠ - الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

٩٠ - لقد بُذلت جهود من أجل الحد من تفاوت الدخل بالنسبة لبعض البلدان، مما أدى إلى زيادة إمكانية الاستفادة من إلغاء التعريفة الجمركية على صادرات أقل البلدان نموا والبلدان النامية وتقديم مساعدة إضافية إلى أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية. ومع ذلك، سيتعين التعجيل بهذه التحسينات من أجل الحد من التفاوتات المتنامية داخل البلدان وفيما بينها.

٩١ - ولكي تتقلص الفجوة في الدخل داخل البلدان، يجب أن ينمو دخل الفئة المصنّفة في أسفل سلم توزيع الدخل بسرعة أكبر من الفئة المصنّفة في أعلى السلّم. ومن عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٦، نما دخل ٤٠ في المائة من السكان، في ٦٠ من أصل ٩٤ بلداً تتوافر بيانات بشأنها، بشكل أسرع من نمو السكان ككل.

٩٢ - ولم تشهد نسبة تصويت البلدان النامية في العديد من المنظمات الدولية تغييرا كبيرا في عام ٢٠١٧، إذ لا تزال المفاوضات بشأن إصلاح الإدارة جارية. وقد لوحظت زيادة طفيفة في نسبة تصويت البلدان النامية في صندوق النقد الدولي (من ٣٧,٢ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٣٧,٧ في المائة في عام ٢٠١٧) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وهو جزء من مجموعة البنك الدولي (من ٣٧,٩ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٣٨,٨ في المائة في عام ٢٠١٧) في إطار الإصلاحات المتفق عليها سابقا.

٩٣ - وفي عام ٢٠١٦، استفادت من إلغاء التعريفة الجمركية أكثر من ٦٤,٤ في المائة من المنتجات التي تصدرها أقل البلدان نموا إلى العالم و ٦٤,١ في المائة من المنتجات من الدول الجزرية الصغيرة النامية، أي بزيادة قدرها ٢٠ في المائة منذ عام ٢٠١٠. وبالنسبة للبلدان النامية، فقد استفاد حوالي ٥٠ في المائة من جميع منتجاتها المصدرة في عام ٢٠١٦ من إمكانية الوصول إلى الأسواق من دون رسوم جمركية.

٩٤ - وفي عام ٢٠١٦، بلغ إجمالي إيرادات البلدان النامية الواردة من البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والوكالات المتعددة الأطراف وغيرها من مقدمي الخدمات الرئيسيين، مبلغ ٣١٥ بليون دولار، منها ١٥٨ بليون دولار في إطار

المساعدات الإنمائية الرسمية. وفي عام ٢٠١٦، بلغ مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية من جميع المانحين ٤٣,١ بليون دولار و ٦,٢ بليون دولار، على التوالي. وبينما شهدت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠١٦ زيادة قدرها ٤١ في المائة بالقيمة الحقيقية مقارنة بعام ٢٠١٥، فإن ذلك يعزى إلى حد كبير إلى تخفيف أعباء ديون كوبا، التي كانت أكبر مستفيد (٢,٧ بليون دولار).

٩٥ - وتمثل التحويلات مصدرا هاما للدخل بالنسبة للعديد من الأسر في البلدان النامية. فمن إجمالي التحويلات التي تم تسجيلها في عام ٢٠١٦ والبالغة ٥٣٨ بليون دولار، كان مبلغ ٤٠٧ بلايين دولار من نصيب بلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. وبينما انخفض متوسط التكلفة العالمية لإرسال الأموال تدريجيًا في السنوات الأخيرة، تشير التقديرات إلى أنه بلغ ٧,٢ في المائة في عام ٢٠١٧، أي أكثر من ضعف تكلفة المعاملة المستهدفة البالغة ٣ في المائة.

الهدف ١١ - جعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

٩٦ - مع التوسع الحضري السريع، تواجه العديد من المدن تحديات في إدارة النمو السكاني، وضمان وجود مساكن مناسبة وبنية تحتية مرنة لدعم هذه المجموعات السكانية المتنامية ومعالجة الآثار البيئية لتوسع المدن وقابلية التضرر من الكوارث.

٩٧ - وفي الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٤، تراجعت نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة بمعدل النصف، من ٤٦ في المائة إلى ٢٣ في المائة. ومع ذلك، ومع الهجرة السريعة نحو المدن وما ترافق مع ذلك من زيادة في عدد سكان الحضر العالميين، ارتفع العدد الفعلي للأشخاص الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة من ٦٨٩ مليون نسمة إلى ٨٨٣ مليون نسمة.

٩٨ - وعلى الصعيد العالمي، وبينما تستوعب المدن عددًا أكبر من السكان، فإنها تصبح أقل كثافة أيضًا. ويبلغ متوسط معدل التوسع المادي للمدن حوالي مرة واحدة ونصف متوسط معدل النمو السكاني. كما أن المناطق التي تشهد التوسع الأسرع في المناطق الحضرية - شرق وجنوب شرق آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ووسط وجنوب آسيا - تسجل أيضا أعلى النسب. وتشمل العوامل التي تدفع هذا التوسع الحضري ارتفاع نصيب الفرد من الدخل، والأراضي الزراعية الأرخص في ضواحي المدن، وزيادة كفاءة النقل وانتشار المستوطنات غير الرسمية.

٩٩ - ولا تزال إدارة النفايات الصلبة تمثل تحديًا في العديد من المناطق، إذ تخلف النفايات التي لا يجري جمعها في المدن آثارا كبيرة وضارة، بما في ذلك التأثيرات المباشرة وغير المباشرة على صحة السكان وعلى البيئة. وعلى الرغم من جودة وفعالية عملية الجمع، ووفقاً للبيانات المجمعة بشأن ٢١٤ مدينة/بلدية، لا يتم جمع سوى ثلاثة أرباع ما يتولّد من نفايات بلدية صلبة. ويمثل جمع النفايات الصلبة تحديًا خاصًا في المدن في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يجري جمع أقل من ٥٠ في المائة من مجموع النفايات البلدية.

١٠٠ - وفي عام ٢٠١٦، كان ٩١ في المائة من سكان الحضر ما زالوا يستنشقون هواءً لا يستوفي ما حددته المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية بشأن نوعية الهواء من قيمةٍ مرجعية بخصوص

الجسيمات (PM 2.5) كما تعرض أكثر من نصفهم لمستويات لتلوث الهواء أعلى من مستوى الأمان المذكور بمرّتين ونصف على الأقل.

١٠١ - ويعتبر التوسع الحضري السريع وغير المخطط له وسوء إدارة الأراضي، إلى جانب السياسات والاستراتيجيات غير الواعية بالمخاطر، من العوامل الرئيسية الكامنة المسببة لمخاطر الوفيات الناجمة عن الكوارث. وفي الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٣، وقع ما يقرب من ٩٠ في المائة من الوفيات بسبب الكوارث المبلغ عنها دوليا في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، التي شهد العديد منها توسعا حضريا سريعا في السنوات الأخيرة.

١٠٢ - وتواصل البلدان بذل الجهود لاعتماد وتنفيذ استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث تتماشى مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. وفي عام ٢٠١٧، من بين الدول الأعضاء التي ردت على الاستبيان، والبالغ عددها ٨٧ دولة، أفاد ٥٠ بلداً بأن لديه استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث وأفاد ٣٤ بلداً بأن لديه استراتيجيات محلية. وعلاوة على ذلك، أبلغت ٨٤ من بين ٩٥ دولة، في عام ٢٠١٥، عن استثمارها في البنية التحتية للصرف الصحي في المناطق المعرضة للفيضانات. وقد استحدث عدد من البلدان يتراوح تقريبا بين ٥٥ و ٦٤ بلداً مجموعة من التدابير، بما في ذلك التخطيط الحضري وتخطيط استخدام الأراضي، وقوانين البناء وغيرها من اللوائح ''الواعية بالمخاطر''.

الهدف ١٢ - ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

١٠٣ - لقد كان فصل النمو الاقتصادي عن استخدام الموارد أمراً صعباً. وستتطلب معالجة هذا الأمر وضع سياسات تنشئ بيئات مواتية، وبنى تحتية وأسواق اجتماعية ومادية، إلى جانب تحول عميق في أساليب العمل على طول سلاسل القيمة العالمية.

١٠٤ - وفي عام ٢٠١٨، أبلغ ٧١ بلداً والاتحاد الأوروبي عن سياساتها الكلية، أو الصكوك التنظيمية أو الطوعية أو الاقتصادية التي تدعم التحول نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. واستنادا إلى مصادر أخرى للمعلومات، فإن ١٠٩ بلدان لديها، أو كان لديها، سياسات ومبادرات وطنية تتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين.

١٠٥ - ويمثل الاستهلاك المحلي للمواد مؤشرا على المواد المستخدمة في عمليات الإنتاج داخل اقتصاد ما. وقد تغير استهلاك المواد المحلية لكل وحدة من وحدات الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد العالمي من ١,٢ إلى ١,١ كيلوغرام لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥، مما يشير إلى أن هناك حاجة إلى مواد أقل لإنتاج وحدة من وحدات الإنتاج. غير أن استهلاك المواد المحلية من حيث القيمة المطلقة يشهد نموا على الصعيد العالمي، مع ما يترتب على ذلك من ضغوط على الموارد ومن آثار على البيئة.

١٠٦ - ويتعين على الأطراف في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف أن تنقل معلومات بشأن تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقات. ومع ذلك، وبينما سجل بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون معدل امتثال بلغ ١٠٠ في المائة، تليه اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية (٧١ في المائة)، بينما

لم يتجاوز معدل الامتثال لكل من اتفاقية بازل بشـــأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة ٥٧ و ٥١ في المائة على التوالي.

الهدف ١٣ – اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

١٠٧ – كانت سنة ٢٠١٧ إحدى السنوات الثلاث الأكثر حرارة في التاريخ، إذ تجاوز متوسط درجة الحرارة مستويات ما قبل الثورة الصناعية بما يعادل ١,١ درجة مئوية. ويبين تحليل أجرته المنظمة العالمية للأرصاد الجوية أن متوسط درجة الحرارة العالمية لمدة خمس سنوات للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ كان الأعلى على الإطلاق. ولا يزال العالم يعاني أيضاً من ارتفاع مستويات البحار، ومن أكثر مواسم الأعاصير كلفة في شمالي المحيط الأطلسي، إلى جانب ارتفاع تركيزات غازات الدفيئة، مما يستدعي التسريع باتخاذ إجراءات عاجلة من جانب البلدان في تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

١٠٨ – ومن المتوقع أن تُعد الأطراف في اتفاقية باريس مساهمات محددة وطنيا، تحدد فيها الخطوط العريضة لنُهُجها وإجراءاتها الرامية إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة وتعزيز التكيف وبناء القدرة على التأقلم مع آثار تغير المناخ. وفي ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨، صدق ١٧٥ طرفا على اتفاق باريس، وكانت من بينها ١٦٨ طرفا (١٦٧ بلدا والمفوضية الأوروبية) قد أبلغت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بمساهماتها المحددة وطنيا.

١٠٩ – وبالإضافة إلى ذلك، في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨، كانت ١٠ بلدان نامية قد أنجزت بنجاح الصيَغ الأولى لخططها الوطنية للتكيف وقدمتها، مشجعة القيام بأنشطة متعددة لصياغة وتنفيذ هذه الخطط استجابة لتغير المناخ.

١١٠ – وتواصل الأطراف من البلدان المتقدمة إحراز تقدم في اتجاه تحقيق هدفها المتمثل في القيام على نحو مشترك بتعبئة تمويل بمبلغ ١٠٠ بليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠٢٠، وهي تشجَّع على مواصلة جهودها الرامية إلى توجيه نسبة كبيرة من أموال صناديق المناخ العامة نحو أنشطة التكيف والسعي إلى تحقيق توازن أكبر بين التمويل من أجل التخفيف والتمويل من أجل التكيف، وبالتالي الاعتراف بأهمية التمويل من أجل التكيف.

الهدف ١٤ – حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

١١١ – لا يزال حفظ المحيطات واستخدامها على نحو مستدام يتطلبان استراتيجيات وإدارة فعالة لمكافحة الآثار الضارة للأرصدة السمكية التي تتعرض للصيد المفرط، وزيادة تحمض المحيطات وفرط المغذيات الساحلية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الزيادات في نطاق المناطق المحمية للتنوع البيولوجي البحري وتكثيف القدرات البحثية وتمويل علم المحيطات لا تزال بالغة الأهمية للحفاظ على الموارد البحرية.

١١٢ – وإن موارد مصائد الأسماك معرضة بشدة لآثار التدهور البيئي وتغير المناخ والصيد المفرط. وقد انخفضت نسبة الأرصدة السمكية البحرية العالمية الواقعة ضمن حدود المستويات المستدامة بيولوجياً من ٩٠ في المائة في عام ١٩٧٤ إلى ٦٩ في المائة في عام ٢٠١٣.

١١٣ - وتمثل المناطق البحرية المحمية آليات معروفة لضمان حفظ المحيطات. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، كانت المناطق المحمية تغطي ١٦ في المائة (أو أكثر من ٢٢ مليون كيلومتر مربع) من المياه البحرية الخاضعة للولاية الوطنية (أي الواقعة على مسافة تتراوح بين صفر و ٢٠٠ ميل بحري من الشاطئ)، مما يمثل أكثر من ضعف نطاقها منذ عام ٢٠١٠. كما ازدادت حماية مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية البحرية، إذ بلغ متوسط التغطية الآن ٤٤ في المائة مقارنة بنسبة ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٠.

١١٤ - وتعد المعرفة العلمية والقدرات البحثية ذات الصلة ضرورية لدعم الإدارة المستدامة للمحيطات ومواردها. وفي تقييم ورد في *التقرير العالمي لعلوم المحيطات*[٤]، تم تحليل ردود ٢٦ دولة من جميع مناطق العالم للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣، وتبين أن التمويل الحكومي لعلوم المحيطات يتراوح بين ما دون ٠,٠٤ في المائة و ٤ في المائة فقط من تمويل البحث والتطوير الوطني.

الهدف ١٥ - حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

١١٥ - في حين يتزايد نطاق حماية المساحات في النظم الإيكولوجية للغابات والنظم الإيكولوجية الأرضية وتتباطأ وتيرة خسارة الغابات، لا تزال جوانب أخرى من عملية حفظ الأراضي بحاجة إلى تسريع الجهود من أجل حماية التنوع البيولوجي، وإنتاجية الأراضي، والأنواع والموارد الجينية.

١١٦ - وفي عام ٢٠١٥، كانت الغابات تغطي نحو ٤ بلايين هكتار أو ٣١ في المائة من مساحة اليابسة في العالم. ويتألف الجزء الأكبر من غابات العالم من الغابات الطبيعية (٩٣ في المائة)، أما نسبة الـ ٧ في المائة المتبقية فهي مزروعة. وعلى الرغم من تناقص مساحة الغابات على مدى العقود الأخيرة، تم خفض معدل خسارة الغابات بنسبة ٢٥ في المائة منذ الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥. وقد حدثت معظم الخسائر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وهي تعزى أساسا إلى اتساع نطاق الأنشطة الزراعية. ومن المبشّر أن نسبة مساحة الغابات المحمية والغابات المشمولة بخطط الإدارة الطويلة الأجل آخذة في الازدياد.

١١٧ - وإن متوسط نسبة مواقع التنوع البيولوجي المهمة التي تشملها المناطق المحمية آخذ في الازدياد. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، بلغ متوسط نسبة كل منطقة من مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية للمياه العذبة والتنوع الأرضي والتنوع الجبلي التي تغطيها المناطق المحمية ٤٤ في المائة و ٤٧ في المائة و ٤٨ في المائة على التوالي.

١١٨ - وأظهر نحو خُمس مساحة اليابسة التي تغطيها نباتات اتجاهات مستمرة ومنخفضة في الإنتاجية من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠١٣. وتضرر ما يناهز ٢٤ مليون كيلومتر مربع من الأراضي، بما في ذلك ١٩ في المائة من الأراضي الزراعية و ١٦ في المائة من أراضي الغابات و ١٩ في المائة من المروج الطبيعية و ٢٨ في المائة من مراعي الماشية. وفي بعض الحالات يؤدي تدهور الأراضي في مراحله المتقدمة إلى التصحر في المناطق الجافة، ولا سيما في المروج الطبيعية ومراعي الماشية.

---

(٤) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، *التقرير العالمي لعلوم المحيطات: التقرير العالمي عن علوم المحيطات: الوضع الحالي لعلوم المحيطات في جميع أنحاء العالم* (٢٠١٧).

١١٩ - وعلى الصعيد العالمي، كانت نسبة ٧٦ في المائة من المناطق الجبلية في عام ٢٠١٧ مغطاة بشكل من أشكال النباتات الخضراء، بما في ذلك الغابات والشجيرات والمروج الطبيعية والأراضي الزراعية، وهو ما يمكن أن يرتبط ارتباطا إيجابيا بصحة الجبال وقدرتها على أداء أدوار النظام الإيكولوجي.

١٢٠ - وتقاس التغيرات في خطر انقراض الأنواع بمؤشر القائمة الحمراء، الذي يتضمن بيانات عن أكثر من ٠٠٠ ٢٠ نوع من الأنواع الحيوانية والنباتية ويشير إلى تزايد خطر انقراض الأنواع كلما تحرك المؤشر باتجاه الصفر. ومنذ عام ١٩٩٣، انخفض مؤشر القائمة الحمراء من ٠,٨٢ إلى ٠,٧٤ على الصعيد العالمي. وتتمثل المحركات الرئيسية لفقدان التنوع البيولوجي هذا في فقدان الموائل الناجم عن الزراعة غير المستدامة، وإزالة الغابات، والحصاد والتجارة غير المستدامين، والأنواع الدخيلة المغيرة.

١٢١ - وفي إطار التزام الدول الأعضاء بتعزيز التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، في شباط/فبراير ٢٠١٨، كانت ١٠٥ بلدان قد صدّقت على بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي (بزيادة من ٩٦ بلدا في عام ٢٠١٧)، وكان ٥٠ بلدا قد تبادل معلومات بشأن الأطر المتبعة لديها فيما يتعلق بالحصول على المنافع وتقاسمها. وهناك حاليا ١٤٤ طرفا متعاقدا في المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وقدم ٢٢ بلدا حتى الآن معلومات بشأن التدابير المتبعة لديها فيما يتعلق بالحصول على المنافع وتقاسمها.

١٢٢ - ولا يزال الصيد والاتجار غير المشروعين في الأحياء البرية يحبط جهود الحفظ، حيث أُبلغ عن تورط ١٢٠ بلدا في التجارة غير المشروعة فيما يقرب من ٠٠٠ ٧ نوع من أنواع الحيوانات والنباتات. وقد اتخذت في الآونة الأخيرة إجراءات حازمة على الصعيدين الدولي والمحلي لكبح الاتجار غير المشروع ببعض الأنواع، ولا سيما العاج المستخرج من الفيلة.

١٢٣ - وردا على الغزو البيولوجي الجاري، تبدي الحكومات الوطنية التزاما متزايدا بمنع إدخال الأنواع الدخيلة المغيرة، وإدارة عمليات الغزو القائمة. ومنذ عام ٢٠١٠، زادت نسبة البلدان التي سنت تشريعات وطنية ذات صلة بمنع وإدارة الأنواع الدخيلة المغيرة بـ ١٩ في المائة.

١٢٤ - وفي عام ٢٠١٦، بلغت قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة دعما للتنوع البيولوجي ٧ بلايين دولار، بنقصان في القيمة الحقيقية قدره ٢١ في المائة منذ عام ٢٠١٥.

الهدف ١٦ - التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

١٢٥ - يعاني العديد من مناطق العالم بشدة من النزاع المسلح وغيره من أشكال العنف الذي يحدث داخل المجتمعات على الصعيد المحلي. ويتسم التقدم المحرز في مجال تعزيز سيادة القانون وإمكانية اللجوء إلى القضاء بالتفاوت. ومع ذلك، يجري إحراز تقدم، ولئن كان بطيئا، في وضع اللوائح التنظيمية لتعزيز إمكانية حصول الجمهور على المعلومات، وفي تعزيز المؤسسات التي تدافع عن حقوق الإنسان على الصعيد الوطني.

١٢٦ - وعلى الرغم من الأثر الضار والطويل الأمد الذي يترتب على أشكال تأديب الأطفال العنيفة، فإن هذه الأشكال منتشرة على نطاق واسع. ويتعرض نحو ٨ من كل ١٠ أطفال تتراوح أعمارهم بين سنة و ١٤ سنة لشكل من أشكال الاعتداء النفسي و/أو العقاب البدني في المنزل على أساس منتظم في ٨١ بلدا (في البلدان النامية بشكل أساسي)، مع توافر بيانات بهذا الشأن للفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٧.

١٢٧ - واكتُشفت أكثر من ٥٧٠ حالة مختلفة من حالات تدفق ضحايا الاتجار بالبشر من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٤، وقد طالت جميع المناطق، وانطوى العديد منها على حالات انتقال من البلدان ذات الدخل الأدنى إلى البلدان ذات الدخل الأعلى. وفي عام ٢٠١٤، شكلت النساء والفتيات (٧١ في المائة) غالبية الحالات المكتشفة لضحايا الاتجار بالبشر، وشكل الأطفال نحو ٢٨ في المائة منها (٢٠ في المائة من الفتيات و ٨ في المائة من الفتيان). وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، شكل الأطفال ٦٤ في المائة من حالات الضحايا المكتشفة. وشكل الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي والسخرة أكثر من ٩٠ في المائة من حالات الضحايا المكتشفة.

١٢٨ - وعلى الصعيد العالمي، ظلت نسبة الأشخاص المحتجزين دون صدور حكم في حقهم بسبب ارتكاب جرائم ثابتة تقريبا خلال العقد الماضي (٣٢ في المائة في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ و ٣١ في المائة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦). وقد أُحرز بعض التقدم في أجزاء من آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

١٢٩ - وعلى الصعيد العالمي، يُعرض على ما يقرب من واحدة من كل خمس شركات طلب رشوة عند إجراء المعاملات التنظيمية والمعاملات المرتبطة بالخدمات العامة، مع وجود تفاوت إقليمي يتراوح بين أقل من ١٠ في المائة من الشركات في أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي و ٢٨ في المائة في وسط آسيا وجنوب آسيا وفي شرق آسيا وجنوب شرق آسيا.

١٣٠ - ولتسجيل المواليد دور رئيسي في ضمان الحقوق الفردية وإمكانية اللجوء إلى القضاء والخدمات الاجتماعية. ولئن حقق العديد من المناطق هدف تعميم أو شبه تعميم تسجيل المواليد، بلغ متوسط التسجيل على الصعيد العالمي ٧٣ في المائة فقط. وتم تسجيل ولادات أقل من نصف عدد جميع الأطفال (٤٦ في المائة) الذين تقل أعمارهم عن خمسة أعوام في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

١٣١ - وقُتل ما لا يقل عن ١٠١٩ من المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والنقابيين في ٦١ بلدا في جميع أنحاء العالم منذ عام ٢٠١٥. ويعادل ذلك مقتل شخص واحد كل يوم أثناء العمل من أجل إعلام الجمهور وبناء عالم خال من الخوف والعوز. ومن بين هؤلاء الضحايا مدافعون عن البيئة، وأفراد من الشعوب أصلية، وزعماء المجتمعات المحلية وقيادات عمالية، ومدافعون عن حقوق الأقليات ومندوبون صحفيون ومدونون.

١٣٢ - وقد اعتمد ١١٦ بلداً قوانين وسياسات بشأن حرية الإعلام، حيث اعتمد ما لا يقل ٢٥ بلداً مثل هذه القوانين على مدى السنوات الخمس الماضية. ومع ذلك، تشير تقديرات الخبراء إلى أن التنفيذ لا يزال يشكل تحديًا. ومن بين ١٠٩ بلدان لديها بيانات عن التنفيذ، كان لدى ٧٦ بلداً فقط أحكام كافية لإجراءات الطلب، بما في ذلك تلك المتعلقة بالإجراءات الواضحة والبسيطة نسبياً؛ والمخططات الزمنية ذات الآجال القصوى التي تتسم بالوضوح والمعقولية؛ والمساعدة التي يقدمها الموظفون العموميون للجهات الطالبة.

١٣٣ - كان لدى أكثر من نصف البلدان (١١٦ من أصل ١٩٧) مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان قام أقرانها منذ عام ١٩٩٨ باستعراض امتثالها للمعايير المتفق عليها دوليا (مبادئ باريس). ولدى ٧٥ بلدا فقط من هذه البلدان البالغ عددها ١١٦ بلدا مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان تمتثل امتثالا تاما للمعايير.

الهدف ١٧ - تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

١٣٤ - يسعى الهدف ١٧ إلى توطيد الشراكات العالمية لدعم وتحقيق الأهداف الطموحة الواردة في خطة عام ٢٠٣٠، التي تجمع بين الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى. وعلى الرغم من إحراز بعض أوجه التقدم في مجالات معينة، يتعين بذل المزيد من الجهد لتسريع وتيرة التقدم. وسيتعين على جميع أصحاب المصلحة تكثيف جهودهم وتركيزها على المجالات التي كان التقدم فيها بطيئاً.

الشؤون المالية

١٣٥ - يمثل فرض الضرائب أداة مهمة لتمويل الأنشطة الإنمائية المحلية. ومع ذلك، لا تزال المناطق الأشد حاجة إلى للموارد تواجه تحديات في مجال تحصيل الضرائب. وانخفض معدل الضريبة (نسبة إيرادات الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي) في أقل البلدان نموا من ذروة بلغت ١١,١ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٨,٨ في المائة في عام ٢٠١٦. وشهدت بلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى اتجاها مماثلا تمثل في انخفاض من ١٤,٩ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ١٠,٧ في المائة في عام ٢٠١٦.

١٣٦ - وفي عام ٢٠١٧، بلغ صافي المساعدة الإنمائية الرسمية من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ما مجموعه ١٤٦,٦ بليون دولار، بانخفاض قدره ٠,٦ في المائة بالقيمة الحقيقية عن مستوى عام ٢٠١٦. وظلت المساعدة الإنمائية الرسمية بوصفها نسبة من الدخل القومي الإجمالي للجهات المانحة منخفضة، حيث بلغت ٠,٣١ في المائة. وثمة خمسة بلدان فقط في لجنة المساعدة الإنمائية - وهي الدانمرك والسويد ولكسمبرغ والمملكة المتحدة والنرويج - قد استوفقت أو تجاوزت المعيار المرجعي للأمم المتحدة الذي يقضي بألا تقل المساهمات في المساعدة الإنمائية الرسمية عن ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي.

١٣٧ - وانخفضت قيمة التحويلات المرسلة من المهاجرين الدوليين إلى أوطانهم في شكل تحويلات شخصية وتعويضات للعاملين من ٥٥٥ بليون دولار في عام ٢٠١٥ إلى ٥٣٨ بليون دولار (٠,٧٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد العالمي) في عام ٢٠١٦. ولا تزال الاتجاهات الأخيرة المتمثلة في انتهاج سياسات هجرة أكثر صرامة في العديد من بلدان المقصد للمهاجرين تقيد تدفق التحويلات.

١٣٨ - وما فتئت خدمة الديون كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات تزداد منذ خمس سنوات متتالية في أقل البلدان نموا: من أدنى مستوى لها عند ٣،٥ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٨،٦ في المائة في عام ٢٠١٦. وقد جاء الاتجاه التصاعدي الأخير بعد انخفاض في خدمة الديون دام عقدا من الزمن من ذروته البالغ قدرها ١٣,٤ في المائة في عام ٢٠٠١. وتتسم القدرة على سداد خدمة الديون بشكل مستدام من حصائل التصدير بأهمية حاسمة بالنسبة للبلدان الأشد حاجة إلى الموارد من أجل التنمية.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

١٣٩ - على الرغم من الزيادة العالمية في اشتراكات النطاق العريض الثابتة، لا تزال إمكانية الحصول على الوصلات العالية السرعة غير متوافرة إلى حد كبير في البلدان النامية. وفي عام ٢٠١٦، بلغ معدل انتشار خدمات النطاق العريض الثابتة والعالية السرعة ٦ في المائة من السكان في البلدان النامية، مقارنة بما نسبته ٢٤ في المائة في البلدان المتقدمة النمو. وستؤثر القيود المتعلقة بقدرة وصلات النطاق العريض الثابتة وسرعتها على النوعية والخاصية الوظيفية لهذه الأداة الإنمائية وستؤدي إلى توسيع نطاق أوجه عدم المساواة الموجودة أصلا.

بناء القدرات

١٤٠ - بلغ مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة في مجال بناء القدرات والتخطيط الوطني ٢٠,٤ بليون دولار في عام ٢٠١٦ وشكلت هذه المساعدة ١٨ في المائة من مجموع المعونة المخصصة حسب القطاع، وهي نسبة ظلت مستقرة منذ عام ٢٠١٠. وتلقت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٥,١ بلايين دولار وتلقت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ٤,٦ بلايين دولار وجنوب آسيا ٣,٨ بلايين دولار من المجموع. وكانت القطاعات الرئيسية الثلاثة التي تلقت المساعدة هي قطاعات الإدارة العامة والبيئة والطاقة، التي تلقت ما مجموعه ١٠,٢ بلايين دولار.

التجارة

١٤١ - تظهر أحدث البيانات المتاحة أن التعريفات المطبقة بموجب اتفاقات التجارة التفضيلية، بما في ذلك اتفاقات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية، تناقصت مع مرور الوقت. وفي عام ٢٠١٦، بلغ متوسط المعدل المرجح تجاريا للتعريفة التفضيلية المطبقة على الواردات من أقل البلدان نموا ٧،٩ في المائة، وهو انخفاض قدره نقطتين مئويتين عن مستوى عام ٢٠٠٥. وبالنسبة للمناطق النامية، انخفض متوسط معدل التعريفة التفضيلية بـ ١،٢ نقطة مئوية خلال الفترة نفسها.

١٤٢ - وقد أعقب الركودَ الحاصل في التجارة العالمية منذ عام ٢٠١١ ورافقه انقطاعٌ فيما يتعلق بتوسيع الحصص السوقية العالمية للمناطق النامية وأقل البلدان نموا. وانخفضت حصة المناطق النامية في صادرات السلع العالمية على مدى سنتين متتاليتين: من ٤٥,٤ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٤٤،٢ في المائة في عام ٢٠١٦، وهو تناقض حاد مع الارتفاع في المتوسط السنوي البالغ ١,٢ نقطة مئوية من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١٢. وبالنسبة لأقل البلدان نموا، انخفضت حصة صادرات السلع العالمية من ١،١ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٠،٩ في المائة في عام ٢٠١٦، مقارنة بزيادة من ٠،٦ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ١،١ في المائة في عام ٢٠١٣.

المسائل العامة

١٤٣ - ينبغي لشركاء التنمية مواءمة دعمهم مع الاستراتيجية الإنمائية الوطنية للحكومات وأطرها المتعلقة بالنتائج، ولا سيما في البلدان الهشة فيما يتعلق بالحيز السياساتي في كل منها وطريقها نحو تحقيق التنمية المستدامة. وفي عام ٢٠١٦، كان لدى ٨٢ في المائة من المشاريع الإنمائية الجديدة أهداف تتفق

مع الأولويات الوطنية. ومع ذلك، اعتمد أكثر من نصف المشاريع على النظم والبيانات الموازية لرصد التقدم المحرز والنتائج الإنمائية، بدلا من دمج هذه الجهود في إطار النظم الإحصائية ونظم الرصد الوطنية.

١٤٤ - وفي عام ٢٠١٦، أجرى ٨١ بلدا ناميا تدريبات وطنية لرصد فعالية التنمية، مما يدل على التزامها بتعزيز الوسائل اللازمة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ونوعية الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين. ونصف البلدان التي تظهر إحراز تقدم بشكل عام هي دول هشة ودول جزرية صغيرة نامية.

البيانات والرصد والمساءلة

١٤٥ - في عام ٢٠١٧، كان ١٠٢ من البلدان أو المناطق تنفذ خططا إحصائية وطنية. ولا تزال أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في صدارة التنفيذ حيث ينفذ ٣١ بلدا هذه الخطط؛ ومع ذلك، لا يتلقى سوى ٣ منها تمويلا كاملا.

١٤٦ - وفي عام ٢٠١٥، تلقت البلدان النامية ٥٤١ مليون دولار من الدعم المالي المقدم من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف لجميع مجالات الإحصاءات. ولا يمثل هذا المبلغ سوى ٠،٣ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية، وهو أدنى من المستوى المطلوب للتأكد من أن البلدان في المناطق النامية مجهزة بشكل جيد من أجل رصد خططها الإنمائية وتنفيذها.

١٤٧ - وتشكل تعدادات السكان والمساكن مصدرا أوليا للبيانات المفصلة اللازمة لصياغة السياسات والبرامج الإنمائية وتنفيذها ورصدها. وخلال فترة السنوات العشر الممتدة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٧، أجرى ٨٩ في المائة من البلدان أو المناطق في جميع أنحاء العالم تعدادا واحدا على الأقل للسكان والمساكن.

١٤٨ - ولا تزال تغطية تسجيل المواليد والوفيات واكتمال إحصاءات الأحوال المدنية يمثل تحديا، حتى بين البلدان التي تتوافر فيها نظم فاعلة للتسجيل المدني. وبالنسبة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، كان لدى ١٤٣ بلدا بيانات عن تسجيل المواليد مكتملة بنسبة لا تقل عن ٩٠ في المائة، ولدى ١٤٨ بلدا بيانات عن تسجيل الوفيات مكتملة بنسبة لا تقل عن ٧٥ في المائة. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كان لدى ٨ بلدان فقط من أصل ٥٣ بلدا بيانات عن تسجيل المواليد مكتملة بنسبة لا تقل عن ٩٠ في المائة ولدى ٩ بلدان فقط من أصل ٥٣ بلدا بيانات عن تسجيل الوفيات مكتملة بنسبة لا تقل عن ٧٥ في المائة.